



صدمات الاستيرادات في العراق: القياس والتحليل للمدة 2004 - 2020

أ.د. عبدالحسين جليل الغالبي
الباحثة براء ناظم عبود
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

ينطلق البحث من مشكلة عدم الوضوح الذي تتميز به التقلبات التي تصيب الاستيراد والتي تتولد عنها الصدمات التي تنعكس اثارها على مجمل المتغيرات الاقتصادية في العراق ولغرض تسليط الضوء على هذه المشكلة فان اهداف البحث ستكون (تحليل واقع الاستيرادات في العراق خلال المدة (2004-2020)، وتحليل الانكشاف الاقتصادي خلال المدة المدروسة لنفس المدة أعلاه، وقياس صدمات الاستيرادات في العراق وتحليلها للمدة ذاتها. وينطلق البحث من فرضية مفادها: (تتعرض الاستيرادات العراقية الى مجموعة من الصدمات الإيجابية والسلبية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية في جانب الاستيرادات بأنواعها الثلاثة الخاصة والحكومية والكلية). وتوصل البحث الى النتائج الآتية: تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات سلبية خلال السنوات (2005 و 2006 و 2009) وكذلك (2014-2016 و 2020) اما السنوات المتبقية من المدة المدروسة فقد تعرضت الى صدمات إيجابية، ارتبطت صدمات الاستيرادات في العراق بعاملين، الاول هو العامل السياسي إذ انه نتيجة للحروب المستمرة التي خاضها العراق والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه خلال العقود الماضية وتدمير البنى التحتية وتوقف العديد من المشاريع الانتاجية، والثاني هو عامل الاعتماد شبه التام على تصدير النفط الخام وبقاء الاقتصاد عرضة لتقلبات اسعار النفط. فضلا عن انخفاض الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية. وقد أوصى بالحد من تدفق الفائض الاقتصادي للخارج، عبر بوابة استيراد المتطلبات السلعية والخدمية المتزايدة والتي عجزت السوق المحلية عن توفيرها بسبب ضعف الناتج الحقيقي غير النفطي وتدني مستويات نموه، من خلال تأسيس وتأهيل جهاز انتاجي متطور بما ينسجم مع موارد الاقتصاد العراقي المادية والبشرية، بالإضافة إلى توفير سبل تمويل المشاريع الانتاجية الاستراتيجية القادرة على النهوض بالقطاعات الانتاجية للبلاد.

Import Shocks in Iraq: Measurement and Analysis for the Period 2004-2020

The research starts from the problem of lack of clarity that characterizes the fluctuations that affect imports, which generate shocks whose effects are reflected in all economic variables in Iraq. For the purpose of shedding light on this problem, the objectives of the research will be (analyzing the reality of imports in Iraq during the period (2004-2020), And analyzing economic exposure during the period studied for the same period above, and measuring import shocks in Iraq and analyzing them for the same period. The research is based on the hypothesis that: (Iraqi imports are exposed to a group of positive and negative shocks resulting from economic relations on the side of imports



of their three types, private, governmental and total). The research reached the following results: The Iraqi economy was exposed to negative shocks during the years (2005, 2006, and 2009) as well as (2014-2016 and 2020). As for the remaining years of the studied period, they were exposed to positive shocks. Import shocks in Iraq were linked to two factors, the first is The political factor, as a result of the continuous wars that Iraq fought and the economic sanctions imposed on it over the past decades, the destruction of infrastructure, and the cessation of many production projects. The second factor is the almost complete dependence on the export of crude oil and the economy remaining vulnerable to fluctuations in oil prices.

المقدمة

غالباً ما تتعرض الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى صدمات خارجية، وقد تكون هذه الصدمات ذات تأثيرات ايجابية او سلبية أو قد تكون مؤقتة او دائمة، فتستجيب صدمات الاستيرادات بشكل مضاد لاتجاه الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة، بينما تستجيب الدول النامية ولا سيما النفطية منها بشكل مساير لاتجاه الدورة الاقتصادية، وبالتالي فان تأثير الصدمات الخارجية سينعكس على عدم انتظام السياسات المالية في تلك الدول مما يؤدي في الغالب الى ازدياد درجة تواتر الصدمات الناجمة تؤدي الى عدم استقرار النشاط الاقتصادي. وستتم مناقشة الموضوع من خلال ثلاثة مباحث سيخصص الأول لدراسة التأصيل النظري لصدمات الاستيرادات والمبحث الثاني لتحليل الاستيرادات والانكشاف الاقتصادي في العراق والمبحث الثالث لتقدير صدمات الاستيرادات في العراق. أن ريعية الاقتصاد العراقي الناجمة عن تقييد المورد المالي الوحيد ذو الطبيعة الريعية الذي يمثل النفط ركيزته الاساسية، تعني أرتهانه بالصدمات الخارجية بفعل تقلبات أسعار النفط العالمية، وبسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة من حروب وعقوبات اقتصادية أفرزت صدمات في الايرادات العامة وبفعل توقف تصدير النفط خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية، وتقلبات اسعار النفط للمرحلة التي اعقبت انتهاء العقوبات الاقتصادية انتقل تأثير تلك الصدمات الى المتغيرات الاقتصادية. وتتركز المشكلة التي يناقشها البحث حول عدم الوضوح الذي تتميز به التقلبات التي تصيب الاستيراد والتي تتولد عنها الصدمات التي تؤثر على الاستيرادات وتنعكس اثارها على مجمل المتغيرات الاقتصادية في العراق ولغرض تسلي الضوء على هذه المشكلة فان البحث سيضع له الاهداف الاتية: تحليل واقع الاستيرادات في العراق خلال المدة (2004-2020). وتحليل الانكشاف الاقتصادي خلال المدة المدروسة لنفس المدة أعلاه، وقياس صدمات الاستيرادات في العراق وتحليلها للمدة ذاتها. وينطلق البحث من الفرضية الاتية: تتعرض الاستيرادات العراقية الى مجموعة من الصدمات الإيجابية والسلبية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية في جانب الاستيرادات بأنواعها الثلاثة الخاصة والحكومية والكلية. وتضمن البحث ثلاثة مباحث ركز



الأول حول التأسيس النظري للصددمات والثاني انصب على تحليل الاستيرادات وحساب الانكشاف الاقتصادي والثالث توجه نحو احتساب صدمات الاستيرادات وتحليلها.

المبحث الأول

صددمات الاستيرادات: تأسيس نظري

المطلب الأول: مفهوم صدمات الاستيرادات (Import Shock Concept)

الصددمات هي التغيرات التي تحدث في المؤشرات الاقتصادية نتيجة تغير في العرض الكلي او الطلب الكلي او غيرهما، ان الاقتصاديين يطلقون اسم التغيرات الخارجية نتيجة انتقال المنحنيات بالصدمة الاقتصادية⁽ⁱ⁾، الصدمة التي تنقل الطلب الكلي تسمى صدمة طلب والصدمة التي تنقل منحني العرض الكلي تسمى صدمة عرض⁽ⁱⁱ⁾. الصدمة بشكل عام هي كل حالة تحدث بشكل غير متوقع وهي اي تغير يحصل بشكل مفاجئ للمتغيرات الاقتصادية، قد تكون صدمة ايجابية او صدمة سلبية فالصدمة الإيجابية تحصل عندما تكون هنالك زيادة في قيمة المتغيرات والعكس صحيح⁽ⁱⁱⁱ⁾ كذلك لمفهوم الصدمة العديد من التعاريف بمختلف الادبيات الاقتصادية وبرزها هو ان الصدمة حدث فجائي غير متوقع الحدوث هذا يؤدي الى حدوث ازمان على مستوى الدولة او المنظمات او الافراد وفي هذه الحال يتم التعامل على اساس الامتصاص او الاستيعاب^(iv)، كما تعرف بانها احد عوارض الازمان او احدى نتائجها وحدثت بشكل سريع وفجائي قد تكون احد ازمان الدولة او الافراد او المجموعة^(v).

ومن الناحية الاقتصادية هي التغيرات غير المتوقعة في الطلب الكلي او العرض الكلي^(vi)، ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول بان الصدمة هي نواة حقيقية لحدوث ازمة معينة لعمل منظومة دولة او اقتصاد او شركة او منظمة او سوق وتكون ابرز نتائجها هي اختلال في توازن المنظومة بصورة غير متوقعة الحدوث ويقصد بها حالة لم يتوقع حدوثها^(vii)، الصدمة هي الاحداث التي تؤثر على الاقتصاد ويكون مصدرها خارجي او داخلي^(viii)، او تغير تلقائي يؤدي الى انتقال منحني الطلب الكلي او العرض الكلي او كليهما^(ix)، تعد الصدمة هي سبب اساسي في حدوث الازمة تعني وجود خلل يؤثر تأثيراً مادياً او معنوياً في النظام بأكمله وهذا الخلل يحدث بشكل مفاجئ وعلية تكون الصدمة بداية لحدوث الازمة والتي تتسبب بانهايار التوازن ويمكن السيطرة على الازمة باتخاذ الاجراءات الوقائية التي تتحقق من تأثير الصدمة وتتيح الفرصة لاتخاذ اجراءات سريعة لامتصاص اثار الصدمة والتخفيف من حدوثها^(x)، اعتقد الكثير من الاقتصاديين ان جزء كبير ومهم من التغيرات في سياسة البنك المركزي او اجراءات لسياسة البنك المركزي وللتغيير في وضع الاقتصاد ولا يمكن القول ان أي تغير في سياسة البنك المركزي استجابة لحاله الاقتصاد انما هنالك تغيرات في سياسته البنك المركزي غير مقصودة والتي لا تمثل حاله الاقتصاد بل يشير اليها الصدمات بالنقدية^(xi).

المطلب الثاني: انواع الصدمات:



تقسم الصدمات عدة أنواع حسب أسس معينة مثل المصدر والطبيعة ومدة استمراريتها وغيرها ومنها:

اولا - أنواع الصدمات النقدية حسب مصادرها: قسم هالوود و ماكدونالد الصدمات النقدية الى صدمة الطلب على النقود و صدمات عرض النقود حيث ان التقسيم الأكثر شمولية وما يتضمن بالإضافة الى تقسيم ويبر صدمات سعر الصرف و صدمات سعر الفائدة. (xii)

1. **صدمات عرض النقد:** المقصود بصدمة عرض النقد هي تغير عشوائي او غير متوقع في عرض النقد الاسمي والذي يؤدي الى اختلال في التوازن بين الحيازات النقدية المخططة و الأرصدة الفعلية التي يمتلكها الافراد عند قيام السلطات النقدية بشكل مفاجئ بتغذية الاقتصاد بجرعة قليلة او كبيرة من النقود و تسبب اختلال التوازن بين الممتلكات النقدية الفعلية للأفراد وما يرغبون الاحتفاظ بها (xiii) يحدث من خلال صدمات عرض النقد تقلبات مفاجئة في اسعار الموجودات ونسبة بالعوائد وامكانيات الاقراض هذا يؤدي الى حركة مؤقتة في الطلب على النقود (xiv)، تتميز صدمة عرض النقد باللاتماثل في التأثير، هذه ظاهرة دولية لا تعتمد على اقتصاد معين ظهرت واضحة خلال ازمة الكساد الكبير .

2. **صدمات الطلب على النقود:** هي تغير عشوائي في الطلب على النقود يحدث من طلب الافراد والمؤسسات في القطاعين العام والخاص والقطاع الخارجي على النقود ماذا يؤدي الى تغيرات في مستويات الاسعار ارتفاع الاسعار يؤدي الى زياده الطلب على النقود لتغطية العجز اما انخفاض الاسعار ينخفض الطلب على النقود.

3. **صدمات اسعار الصرف:** ان الصدمات العشوائية وغير العشوائية تؤثر في سعر الصرف الاجنبي مقابل تغيير قيمة العملة المحلية على العديد من المتغيرات الاقتصادية اثر سعر الصرف على المتغيرات الأتية وتشمل:

أ- انتقال رؤوس الاموال: حيث ان سعر الصرف له دور مهم في تغيرات العرض والطلب النقدي.

ب- الاستيرادات والصادرات: حيث تؤثر على انتقال اثار أسعار الصرف (xv).

4. **صدمات سعر الفائدة:** هي تقلبات او تدبذبات في سعر الفائدة الاسمي والتي تتجم من خلال تدخل البنك المركزي بوضع سعر فائدة لا ينسجم مع الحالة الاقتصادية السائدة، قد يكون سعر الفائدة غير دقيق يؤدي الى نتائج عكسية تنعكس على عرض وطلب الأرصدة النقدية القابلة للإقراض وخصوصا مع تقلبات الدورات الاقتصادية فعندما نضع سعر فائدة اكثر انخفاضا سوف يتحدد العرض والطلب على الاموال القابلة للإقراض وسيقوم الافراد بزيادة الطلب على النقود التي يصدرها البنك المركزي، هذا الانخفاض في سعر الفائدة يسمى أثر السيولة (xvi).

5. **صدمات الطلب الكلي:** صدمة الطلب هي نوع من انواع الصدمات الاقتصادية حدثت نتيجة تغير العوامل التي تؤثر في الطلب مثل (الانفاق، الاستثمار، الاستهلاك، صافي الصادرات) او حدوث تغير في الهيكل الاقتصادي عن طريق السياسة الاقتصادية الكلية مثل السياسة النقدية او التجارية او المالية وكل هذه التغيرات تؤدي الى تغيير كبير ومفاجئ في الطلب الكلي.



6. **صدمة العرض الكلي:** تحدث هذه الصدمات للتغير في مكونات العرض الكلي او في الإنتاجية او في تكاليف عناصر الانتاج، ويرتبط بصدمة العرض صدمات تكنولوجية تحدث تطور تكنولوجي والذي بدوره يؤثر في الإنتاجية^(xvii).
7. **الصدمة الخارجية:** هذا النوع من الصدمات يحدث من خلال الاحداث الخارجية ولا يمكن السيطرة عليها مثل ارتباط الاقتصاد المحلي بالعالمي ودرجه الاعتماد تكون كبيره عندما يعتمد على تصدير نوع واحد من السلع وارتباطها بالأسعار والاسواق العالمية بعض مصادر هذه الصدمة يمكن الإشارة إليها^(xviii):
- أ- تغير في تحويلات العاملين في الخارج: تمتلك بعض الدول وفرة نسبية في عنصر العمل وتعتبر هذه ميزة نسبية لتلك الدول فتصبح هذه الدول المصدرة لعنصر العمل مما يجعلها تعتمد بصورة كبيرة على تحويلات العاملين في الخارج.
- ب- التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي: هذا النوع من الصدمات يعتمد على الاستثمارات الأجنبية في عملية النمو وان هذه الصدمة تؤدي الى حدوث انكماش في اقتصاداته كما حدث في دول جنوب شرق اسيا عندما انخفض مستوى الاستثمار الخارجي في نهاية التسعينات من القرن الماضي.
- ت- التغير في قيمة المساعدات الخارجية يحدث في الدول مثل هذا النوع من الصدمات بسبب حصولها على بعض المنح والمساعدات الخارجية مثل مشروع مارشال الذي قدمت الولايات المتحدة بموجبة المنح لأعاده اعمار اوروبا بعد الحرب او ما تقدم به بعض المنظمات الدولية لبعض الدول في حال حدوث كوارث.
8. **صدمة اسعار النفط:** هذا النوع من الصدمات يحدث في الاسواق العالمية للنفط الخام نتيجة التغيرات التي تحدث على العوامل المؤثرة في السوق النفطية واسعارها والتي تؤثر بصورة مباشرة في الاسعار صعودا وهبوطا.
9. **صدمة الاستيرادات:** ويكون مصدر هذه الصدمات التقلبات الحادة في الاستيرادات والتي تنجم عن العديد من العوامل الخارجية والداخلية وتتسبب في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة.
10. **صدمة الصادرات:** يعني هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات الريعية او النامية التي تعتمد على تصدير الخامات او النفط والمواد الأولية وتكون مرتبطة بالسوق العالمية استيرادها مما ادى لتعرض هذه الدول الى بعض المخاطر في انخفاض او ارتفاع في قيمه الصادرات و مثل انخفاض الاخير في اسعار النفط عام 2014 نجده اثر بصورة كبيرة في الدول المصدرة وقيمة صادراتها.
- ثانيا الصدمات حسب التوقيت ومدة التأثير**
- 1- **الصدمة الموسمية:** هذه الصدمات تحدث بصورة موسمية خلال السنة وتؤثر على ميزان المدفوعات في الاجل القصير وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعاني من تصدير سلعة معينة في موسم معين.
- 2- **الصدمة العارضة او العشوائية**



تحدث هذه الصدمات بصورة مفاجئة بسبب طبيعة الظروف الطارئة مثل الزلازل والفيضانات والاعاصير تؤدي هذه الصدمات الى اختلال في التوازن الخارجي وبالتالي تؤدي الى خسائر كبيرة في البنى التحتية الأساسية وتنتهي اثارها عند انتهاء تلك الكارثة (xix).

3- **الصدمة المؤقتة:** تحدث هذه الصدمة بشكل مؤقت عندما يتعرض الاقتصاد الى تغيير مفاجئ في الأسعار النسبية للبلد وتتلاشى بعد مدة قصيرة.

4- **الصدمة الدائمة:** تمثل صدمات معدل التبادل التجاري والتي تستمر لفترة طويلة ويتراكم تأثير هذه الصدمة مع مرور الوقت ويستقر في النهاية بنسبة 1% فوق المستوى الاصلي .

ثالثاً- الصدمات حسب طبيعتها

1. **الصدمة التوسعية:** هي ارتفاع في نسبة الأرصدة النقدية الموجودة لدى الافراد والمنشآت والتي تفوق النسبة المخطط لها وتحصل من خلال العديد من العوامل مثلاً قيام البنك المركزي بشكل غير متوقع شراء سندات حكومية وبكميات تفوق الكميات المعتادة مما يؤدي الى ارتفاع في اسعارها حيث يتخلى عنها حاملها للاستفادة من ارتفاع اسعارها وبذلك تتولد لديهم ارصدة نقدية اضافية، كذلك يلعب دوراً أساسياً انخفاض مستوى الاسعار مما يؤدي الى توسع الفجوة بين الأرصدة النقدية الإضافية لدى الافراد (xx).

2. **الصدمة الانكماشية:** تحدث هذه الصدمة عندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية بكميات كبيرة وهذا يؤدي الى انخفاض اسعارها حيث يتم شراؤها من قبل الافراد والمنشآت ومن خلال ذلك يؤدي الى انخفاض في حجم الأرصدة النقدية الإضافية لديهم فينخفض حجم الأرصدة النقدية عندما ترتفع مستويات الاسعار حيث تنخفض الأرصدة النقدية الفعلية عن الأرصدة المخطط لها لسداد حاجاتها مما يسبب انخفاض شراؤها للسلع والخدمات وانخفاض الانفاق وانخفاض الاحتياطي المصرفي وانخفاض الانتاج فيلاحظ الافراد ان الارصدة النقدية لديهم تقل (xxi).

تقسم الصدمات الى نوعين من حيث مدة التأثير الى صدمات مؤقتة وصدمة دائمة (xxii)

المطلب الثالث: قياس صدمات الاستيرادات

يمكن قياس صدمات الاستيراد بعدة طرق منها (xxiii):

1. **طريقة الانحدار الذاتي :** ويتم تقريرها من خلال بواقي متجه الانحدار الذاتي للاستيرادات (EX) والتي تكون معادلة الانحدار لها كالآتي

$$EX_t = F(EX_{t-i}) + E_t$$

إذ تدل EX_t الاستيرادات للسنة الحالية

وتشير F الى الدالة الخطية

EX_{t-i} الاستيرادات لسنوات سابقة وتشير E_t مجموع العوامل العشوائية والتي

تشكل صدمات الاستيراد لانها غير محسوبة وغير متوقعة .



2. طريقة تقدير دالة الاستيرادات : وهنا يتم تقدير دالة الاستيرادات على وفق المتغيرات المؤثرة في الاستيرادات الخاصة بكل بلد ثم اخذ بواقي هذه المعادلة بعد تقديرها لتشكل صدمة الاستيرادات مثلاً

$$EXt = F(Xi) + Ei$$

حيث تمثل EXt الاستيرادات وتشير Xi الى المتغيرات المؤثرة في الاستيرادات و Ei البواقي التي تشكل صدمة الاستيرادات

المبحث الثاني

تحليل الاستيرادات والانكشاف في العراق للمدة 2004 – 2020

المطلب الأول: تحليل الهيكل السلعي للاستيرادات خلال المدة من (2004-2020)

يتسم الاقتصاد العراقي باعتماده على السلع المستوردة من الخارج ، ونظراً لعدم توفر القوة لتحفيز الإنتاج المحلي ، فإن هيكل الاستيراد ينقسم إلى استيرادات رأسمالية واستهلاكية ونفطية ، كما هو مبين في الجدول (1) ، وتجدر الإشارة إلى أن الاستيرادات الرأسمالية لها أكبر مساهمة في إجمالي الاستيرادات ، حيث كانت أدناها (37.8%) وأقصاها (43.5%) ، تليها استيرادات الاستهلاك ، حيث كانت أقل نسبة مساهمة لها (35.3%) وان (41.4%) تمثل اعلى نسبة ، تليها الاستيرادات الأخرى حيث بلغت كنسبة مئوية من إجمالي الاستيرادات (11.4%) ، بينما تراجمت الأهمية النسبية للاستيرادات النفطية في هيكل الاستيرادات حيث لم تتجاوز (9.9%) خلال هذه فترة الدراسة بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي عليها باستخراج النفط وتصديره.

يشار إلى أن الاستيرادات بلغت (21298) مليون دولار عام 2004، ثم انخفضت إلى (19556) مليون دولار عام 2007 بسبب أنها الوضع الأمني. شهد العراق انخفاضاً في الطلب على السلع تلاه ارتفاع حاد في الاستيرادات خلال الفترة (2008-2013) ، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في القوة الشرائية والطلب الاستهلاكي نتيجة زيادة العمالة ومن ثم زيادة الدخل ، فضلاً عن الضعف في هيكل الإنتاج العراقي وأدت الزيادة في الطلب إلى زيادة الاستيرادات من الخارج ، ثم انخفضت قيمة الاستيرادات خلال هذه المدة وبسبب التأثير المزدوج لانخفاض أسعار النفط والتوترات الأمنية ، فقد بلغت (5411.77) مليون دولار في عام 2014، مع استمرار متوسط النمو السلبي السنوي (-8.4%) وبلغ الانخفاض حتى عام 2016 (34.208) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (-27.9%) ، وبعد ذلك حدثت زيادة ملحوظة ، حيث بلغت (58.138) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (27.1%) في عام 2019 كان بسبب زيادة الدعم الحكومي المتمثل في منح للعاطلين عن العمل بعد احتجاجات أكتوبر من نفس العام ، مما أدى إلى زيادة الطلب الخاص ثم انخفاض إجمالي الاستيرادات في عام 2020 بسبب الأزمة الصحية العالمية مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط وسد المعابر الحدودية ، والحد من الحراك الشخصي لفرض الحظر الصحي لتصل إلى (48.150) مليون دولار ومعدل نمو سنوي سلبي (17.2%).

جدول (1)



هيكل الاستيرادات في العراق للمدة (2004-2020) مليون دولار

السنوات	الاستيرادات	التغير السنوي للاستيرادات %	النسبة مساهمة الاستيرادات							
2004	21298	--	2100	9.9	7,521	35.3	9,264	43.5	2,413	11.3
2005	23532	10.5	2320	9.9	8,311	35.3	10,234	43.5	2,667	11.3
2006	20892	-11.2	2060	9.9	7,379	35.3	9,086	43.5	2,367	11.3
2007	19556	-6.4	1917	9.8	7,881	40.3	7,529	38.5	2,229	11.4
2008	35496	81.5	3479	9.8	14,305	40.3	13,666	38.5	4,046	11.4
2009	38437	8.3	3767	9.8	15,490	40.3	14,798	38.5	4,382	11.4
2010	43915	14.3	4304	9.8	17,698	40.3	16,907	38.5	5,006	11.4
2011	47803	8.9	4685	9.8	19,265	40.3	18,404	38.5	5,449	11.4
2012	58961	23.3	5738	9.7	23,779	40.3	22,717	38.5	6,727	11.4
2013	59136	0.3	5861	9.9	23,825	40.3	22,717	38.4	6,733	11.4
2014	54177	-8.4	5212	9.6	22,430	41.4	20,473	37.8	6,062	11.2
2015	47467	-12.4	4652	9.8	19,129	40.3	18,275	38.5	5,411	11.4
2016	34208	-27.9	3352	9.8	13,786	40.3	13,170	38.5	3,900	11.4
2017	37866	10.7	3711	9.8	15,260	41.4	14,578	38.5	3,917	10.3
2018	45736	20.8	4482	9.8	18,432	40.3	17,609	38.5	5,213	11.4
2019	58138	27.1	5698	9.8	23,430	40.3	22,383	38.5	6,627	11.4
2020	48150	-17.2	4718	9.8	19,405	40.3	18,538	38.5	5,489	11.4

المصدر:- من عمل الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية.

يتضمن هيكل الاستيرادات في العراق مزيجاً متنوعاً من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوقود ومشتقاته، حيث شهد العراق انفتاحاً اقتصادياً بسبب تدمير بنيته التحتية وهيكله الإنتاجي كما هو مبين في الجدول (2)، إذ يستورد العراق تشكيلة واسعة من البضائع من الخارج، وتعد السلع الاستثمارية (آلات ومعدات النقل) أكثر البضائع المستوردة، بقيمة تتراوح بين (7529) مليون دولار و(22717) مليون دولار، تليها من (3090) إلى (9323) مليون دولار سلع مصنعة مختلفة و (1747) إلى (6727) مليون دولار من السلع المصنعة، يليها الوقود الأحفوري وزيوت التشحيم، بقيمة ما بين (1917-5861) مليون دولار، ثم الكيماويات بقيمة بين (1310) و (3954) مليون دولار، ثم السلع الاستهلاكية. أغذية وأغذية حيوانية حية، تقدر قيمتها بين (716) و(3872) مليون دولار، زيوت ودهون نباتية وحيوانية بين (1252) مليون دولار و(3798) مليون دولار، أما الباقي فيتمثل بالمواد غير الغذائية يتم سرد المواد الخام غير المصنفة وغير الغذائية والمشروبات والتبغ بالترتيب كما هو مبين في الجدول (2). يتضح مما سبق أن العراق يستورد السلع الاستثمارية من الآلات ومعدات النقل والسلع الاستثمارية الأخرى التي تستخدم للأغراض الاستهلاكية غير الإنتاجية كونه في طلب مستمر على السلع الأخرى، في تزايد كما يتضح من هيكل الاستيرادات، فإن الاقتصاد العراقي لديه الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية، مما أدى إلى هدر كمية كبيرة من عائدات النفط والعملات الأجنبية.

جدول (2)



الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية للمدة (2004-2020) مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية صا	المعادن المعيشية والوقود التتبعي	الزيت وشحومات نباتية وحيوانية	المواد الكيماوية	سلع مصنعة	مخامات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع الغير المصنفة
2004	730	278	373	2,100	1,362	1,432	1,779	9,264	3,372	608
2005	807	308	414	2,320	1,504	1,582	1,967	10,234	3,725	671
2006	716	274	368	2,060	1,335	1,404	1,747	9,086	3,307	595
2007	1,056	254	352	1,917	1,252	1,310	2,229	7,529	3,090	567
2008	1,917	461	639	3,479	2,272	2,378	4,047	13,666	5,608	1,029
2009	2,076	500	692	3,767	2,460	2,575	4,381	14,798	6,073	1,115
2010	2,371	571	790	4,304	2,811	2,942	5,006	16,907	6,939	1,274
2011	2,581	622	860	4,685	3,059	3,203	5,450	18,404	7,553	1,386
2012	3,186	767	1,062	5,738	3,776	3,954	6,727	22,717	9,323	1,711
2013	3,205	772	1,068	5,861	3,798	3,954	6,727	22,717	9,323	1,711
2014	3,872	691	957	5,212	3,403	3,563	6,062	20,473	8,402	1,542
2015	2,563	617	854	4,652	3,038	3,180	5,411	18,275	7,500	1,377
2016	1,847	445	616	3,352	2,189	2,292	3,900	13,170	5,405	992
2017	2,045	492	282	3,711	2,423	2,537	4,317	14,578	5,983	1,098
2018	2,470	595	823	4,482	2,927	3,064	5,214	17,609	7,226	1,326
2019	3,139	756	1,046	5,698	3,721	3,895	6,628	22,383	9,186	1,686
2020	2,600	626	867	4,718	3,082	3,226	5,489	18,538	7,608	1,396

المصدر: من عمل الباحثان بالاستناد الى البنك المركزي العراقي، نشرات احصائية متفرقة

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي الاستيرادات

العراق سوق تقليدي يتعامل مع العديد من المنتجات والسلع المصنعة المتنوعة من دول العالم سواء كانت سلع استهلاكية أو استثمارات كما هو مبين في الجدول التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية على النحو التالي جدول (3).

دول الاتحاد الأوروبي زودت العراق بأكثر قدر من البضائع خلال عام (2004)، بينما كانت الدول العربية هي الدول الأكثر تصديراً خلال هذه الفترة (2005-2009) بعد وصولها إلى العراق، احتلت الدول الأوروبية الأخرى صدارة السلع التصديرية في السنوات الثلاث التالية، وخلال الفترة (2013-2020) سيطرت الدول الآسيوية على السوق العراقية، حيث تراوحت قيمة الحد الأدنى (22,627) مليون دولار إلى (41.212) مليون دولار الحد الأعلى، كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول (3) التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية للمدة (2004-2020) مليون دولار



السنوات	الدول العربية	دول الاتحاد الاوربي	الدول الاسيوية	دول الامريكيتين	دول اوربا الاخرى	بقية العالم
2004	2,373	11,281	3,983	1,861	404	1,397
2005	7,198	2,685	2,530	3,546	6,975	598
2006	7,855	2,946	2,194	1,650	6,226	21
2007	9,035	1,271	2,249	2,190	4,733	78
2008	16,399	2,307	4,082	3,976	8,590	142
2009	14,068	3,348	5,104	5,001	9,475	1,441
2010	10,399	5,885	8,432	5,248	13,253	698
2011	11,903	4,881	12,615	4,101	13,925	378
2012	12,816	5,918	14,846	4,190	20,902	289

السنوات	الدول العربية	دول اوربا الغربية	دول اوربا الشرقية	دول اسبوية	دول افريقيا	دول افريقيا	دول امريكا الشمالية	دول امريكا الوسطى	دول امريكا الجنوبية	دول اقيانوسيا
2013	14,366	9,136	1,443	31,015	0	0	2,825	0	541	781
2014	13,889	8,029	3,164	29,301	0	0	3,047	0	820	352
2015	4,211	7,582	3,278	28,637	58	58	2,921	40	695	45
2016	2,267	5,082	1,684	22,627	21	21	1,624	41	827	35
2017	2,611	4,977	2,251	25,123	16	16	1,446	54	1,300	88
2018	4,046	6,199	2,039	29,800	69	69	2,074	44	1,206	259
2019	3,601	7,910	1,441	41,212	82	82	2,214	92	1,553	33
2020	3,664	6,577	1,006	34,148	87	87	1,189	92	1,363	24

المصدر: من عمل الباحثان بالاستناد الى البنك المركزي العراقي، نشرات احصائية متفرقة

المطلب الثالث: الانكشاف الاقتصادي للمدة (2004-2020)

تتميز السياسة التجارية في العراق بعد عام 2003 بتحرير التجارة من كافة العوائق التي تقف أمامها مما يسهل دخول السلع والخدمات إلى العراق وللسياسة آثار سلبية تنعكس على الاقتصاد العراقي مما تسبب بانهيار الصناعات المحلية واستبدالها بالسلع المستوردة وذلك لعدم القدرة على منافسة منتجاتها من جهة وسياسة الإغراق التي مارستها بعض الدول من جهة أخرى، ولانعدام التنوع السلعي آثار سلبية على العراق فالصادرات البترولية تشكل الجزء الأعظم من صادراتها أما استيراداتها فالنسبة الأعظم منها هي سلع استهلاكية، وإن ما يحقق من إيرادات نفطية توجه مباشرة نحو السلع المستوردة من الخارج مما يعني هدر وضياح لعوائد البلد

xxiv

ان لمؤشر الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي آثار مهمة على الاقتصاد، وهو أحد مؤشرات السياسة التجارية يحدد مدى ارتباط الاقتصاد المحلي باقتصاد العالم الخارجي، فكلما



كانت نسبة هذا المؤشر أكبر كلما دل على درجة اعتمادية وتبعية أكبر لباقي الاقتصاديات. وسوف يتم الاعتماد على ثلاث مؤشرات لتوضيح ذلك وهي:-

- 1- مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي
 - 2- مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي
 - 3- مؤشر نسبة التجارة (الصادرات+ الاستيرادات) الى الناتج المحلي الاجمالي
- يفسر مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الأجمال الى مدى (الانفتاح) على العالم الخارجي، في حين يفسر مؤشر الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي الى مدى (الاعتماد) على العالم الخارجي، والمؤشر الثالث هو المؤشر الذي يحدد (الانكشاف الاقتصادي) للاقتصاد المعني اتجاه العالم الخارجي^{xxv}. وفيما يلي توضيح لمؤشر الاعتماد والانفتاح والانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي من خلال الجدول (4).

1- تتراوح النسبة المسموح بها للصادرات الى الناتج المحلي هي ما لا يتجاوز 25% غير إن تجاوز هذا الحد يدل على انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي بشكل مبالغ فيه ، ومن خلال الجدول (4) بلغ هذا المؤشر 48.6% عام 2004 ثم اخذ بالزيادة حتى وصل 48.9% عام 2008 نتيجة زيادة الصادرات بسبب ارتفاع اسعار النفط لكنها انخفضت في عام 2009 لتصل 35.7% بسبب انخفاض الصادرات، يتضح إن جميع سنوات الدراسة تجاوزت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي نسبة 25% عدا عام 2016 بنسبة (23,9%) وهي ادنى نسبة نتيجة الصدمة المزدوجة^{xxvi}، واعلى نسبة لها كانت عام 2008 بمقدار (48.9%) ويعود السبب في ارتفاع نسب الانفتاح على العالم الخارجي الى ارتفاع الصادرات النفطية ثم تحسنت الصادرات مما ادى الى ارتفاع هذا المؤشر ليصل 40.66% عام 2018 ، وبعدها انخفضت ليصل 25.35% عام 2020 بسبب جائحة كورونا ، اذ إن الارتفاع والانخفاض في نسبة الانفتاح على العالم الخارجي كان نتيجة التغير في أسعار وكميات إنتاج الصادرات النفطية دون غيرها من الصادرات الأخرى ويؤكد ذلك نسبة الصادرات النفطية الى الناتج المحلي وهي نسبة ذات فارق بسيط جداً عن أجمالي الصادرات، وهذا يشير الى ارتفاع نسبة التركيز وغياب التنوع السلعي وإن الاقتصاد العراقي أسير أسعار النفط التي تحدد عالمياً وكميات الانتاج الممكنة منه وإن عدم الاستقرار في الصادرات النفطية انعكس بصورة واضحة على قيم الناتج المحلي الاجمالي.

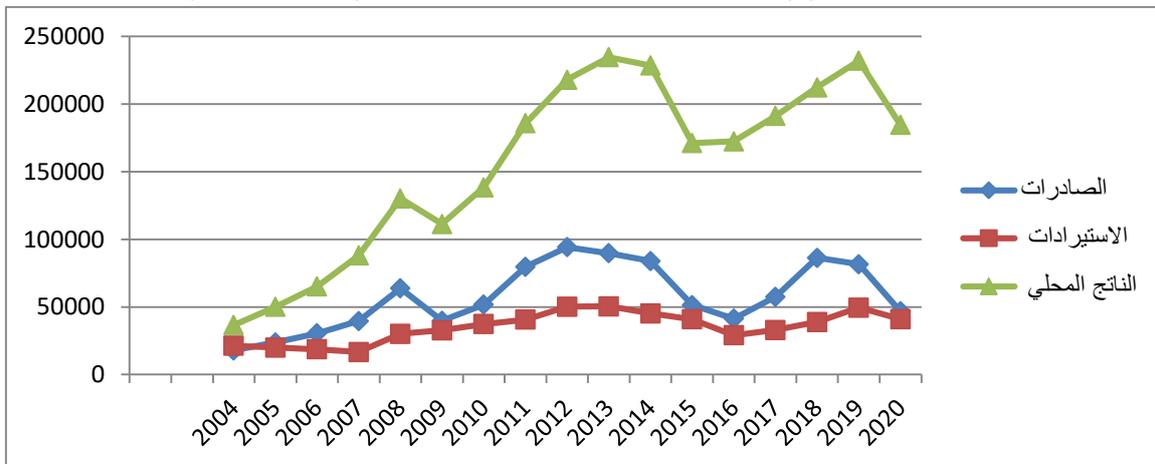
2- أما نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي المقبولة هي 21% وتجاوز ذلك يدل على الاعتماد على اقتصاديات الدول، ومن خلال الجدول (4) الموضح لنسب الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق يتضح إن هذه النسب متذبذبة سجلت أعلى قيمة لها عام 2004م بمقدار (58%) ناتجة عن فك العقوبات وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المقترنة بضيق الإنتاج المحلي والاعتماد على الخارج في تلبية حاجاتها واخذ بالتذبذب بعد ذلك نتيجة ارتفاع الناتج المحلي ، ثم اخذت بالانخفاض لتصل الى 23.0% ثم اخذت بالانخفاض لتصل 16.8% نتيجة انخفاض الاستيرادات لترتفع بعدها الى 21.29% عام 2019 ، اما في عام 2020 فقد ارتفع هذا المؤشر ليصل 22.16%



ويلاحظ من العمودين (5-7) مدى اعتماد الاستيرادات في العراق بشكل كبير على الصادرات ويلاحظ في السنوات التي شهدت ارتفاع بالصادرات تؤدي ايضاً ارتفاع بالاستيرادات وهذا يوضح ضعف الهيكل الانتاجي في البلد ، في حين تشير نسبة الاعتماد على الخارج الى مقدار ما ينفق من الناتج المحلي لتمويل الاستيرادات وإن ارتفاع هذه النسب وانخفاضها جاءت نتيجة لزيادة أو انخفاض الناتج المحلي الناتج عن تفعيل دور القطاع النفطي بشكل ملحوظ. كما يشير مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي أخذ بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن بنسب جميعها تجاوزت الحد المقبول الى تبعية الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وأصبح رهن التقلبات التي تصيبها.

3- وتشير درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي الى نسبة التجارة الى الناتج فعند نسبة 45% وأقل هي نسب مقبولة وتجاوزها يدل على الانفتاح والتبعية الى العالم الخارجي^{xxvii} ، وهذا ما نلاحظه عند تطبيق هذا المؤشر على الاقتصاد العراقي الذي يوضح إن أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي العراقي يتأثر بالتجارة الخارجية من الصادرات والاستيرادات، بلغ هذا المؤشر 106.7% عام 2004 وتمثل اعلى نسبة ثم اخذ بالتذبذب نحو الزيادة والانخفاض ليصل عام 2008 الى 72.1% ، وبعدها اخذ هذا المؤشر بالانخفاض ووصل الى أقل قيمة له 40.8% عام 2016 نتيجة لوضع قانون التعريف الكمركية لعام 2010 موضع التنفيذ، إذاً هو اقتصاد معتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية لا يمارس أي دور حمائي لإنتاجه المحلي تابع الى اقتصاديات الدول الأخرى ومعتمد عليها. ومما أثر بشكل سلبي على معدل التشغيل وارتفاع نسب البطالة وضعف الإنتاج في القطاعات غير النفطية وهروب العملة الصعبة الى الخارج أي انكشاف نقدي يضاف الى الانكشاف التجاري^{xxviii} ، ثم اخذت قيم المؤشر بالتزايد ليصل 58.96% عام 2018 نتيجة تحسين اسعار النفط العالمية ثم انخفضت الى 47.51% في عام 2020 نتيجة انخفاض الصادرات بسبب ازمة كورونا .

شكل (1) مؤشر الانكشاف الاقتصادي للمدة (2004-2020)



المصدر: من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات الجدول (4)



جدول (4) مؤشر الانكشاف الاقتصادي للعراق للمدة من (2004-2020) مليون دولار

السنوات	1 الصادرات	2 الصادرات المنظمية	3 الاستيرادات	4 نسبة الصادرات الى GDP المحلي (GDP)	5 نسبة الصادرات الى GDP سجل	6 نسبة الصادرات الى المنظمية الى GDP	7 نسبة الصادرات الى GDP الاصغر ادرات	8 نسبة الانكشاف الاقتصادي
2004	17,810.0	17,703	21,302.3	36,637.9	48.6%	48.3%	58.1%	106.7%
2005	23,697.4	23,578	20,002.2	50,056.5	47.3%	47.1%	39.9%	87.3%
2006	30,529.4	30,298	18,708.0	65,158.8	46.8%	46.4%	28.7%	75.5%
2007	39,590.0	39,270	16,623.0	88,038.4	44.9%	44.6%	18.8%	63.8%
2008	63,726.1	63,216	30,171.2	130,204.0	48.9%	48.5%	23.1%	72.1%
2009	39,782.2	39,131	32,673.3	111,300.4	35.7%	35.1%	29.3%	165.0%
2010	51,764.0	51,376	37,328.0	138,516.7	37.3%	137.0%	26.9%	64.3%
2011	79,680.5	79,083	40,632.5	185,749.7	42.8%	42.5%	21.8%	64.7%
2012	94,208.6	93,503	50,155.0	218,032.2	43.2%	42.8%	23.0%	66.2%
2013	89,767.9	89,095	50,447.0	234,637.7	38.2%	37.9%	21.4%	59.7%
2014	83,981.0	83,820	45,200.0	228,490.9	36.7%	36.6%	19.7%	56.5%
2015	51,327.7	51,313	40,808.5	171,136.0	29.9%	829.0%	23.8%	53.8%
2016	41,298.3	41,292	29,077.0	172,478.7	23.9%	823.0%	16.8%	40.8%
2017	57,559.1	57,489	32,950.8	191,197.3	30.1%	30%	17.2%	47.3%
2018	86360	86,259	38875.7	212,406.5	40.66%	40.6%	18.30%	58.96%
2019	81585	81,412	49417.6	232065.43	35.16%	35.1%	21.29%	56.45%
2020	46811	46,674	40927.3	184679.66	25.35%	25%	22.16%	47.51%

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى، البنك المركزي العراقي، نشرات احصائية متفرقة.

المبحث الثالث

قياس صدمات الاستيرادات في العراق وتحليلها

المطلب الأول: توصيف النموذج وقياس الصدمات

توصيف النموذج: تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي في تحليل البيانات الاحصائية لتحديد (صدمة الاستيرادات) اذ تمثل M_t متغير الاستيرادات للسنة الحالية وتمثل M_{t-1} متغير الاستيرادات لسنة سابقة،

$$M_t = a + bM_{t-1} + U_t$$

وقد تم تقدير المعادلات لكل نوع من أنواع الاستيرادات لقياس صدماتها وفقاً للمعادلة وكما يأتي:

المطلب الثاني: قياس صدمات الاستيرادات وتحليلها

1- قياس صدمة الاستيرادات الكلية وتحليلها: تم تقدير معادلة الانحدار الذاتي لمتغير الاستيرادات الكلية وكانت النتائج كالتالي:

$$M_t = 17747 + 0.562M_{t-1}$$

$$t = 2.23 \quad 2.9$$

$$R^2 = 37.6 \quad F = 8.43$$

$$Dr = 1.73$$

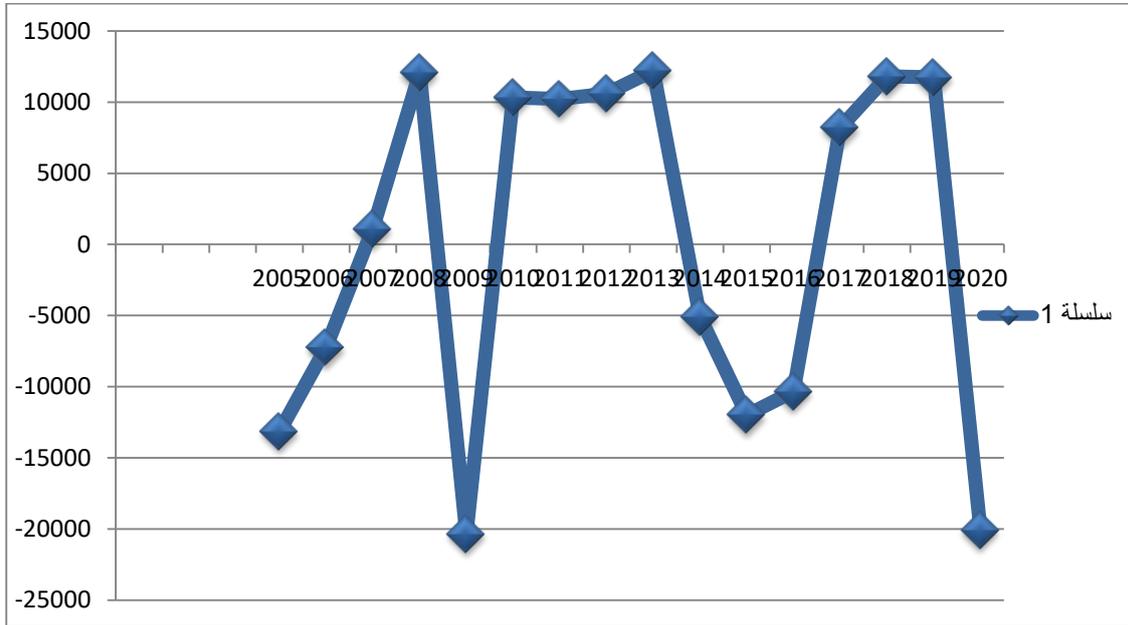


وضح اختبار t ان معلمة المتغير المستقل معنوية على مستوى 0.01 اذ كانت أكبر من القيمة الجدولية البالغة 1.754. كما كانت قيمة R^2 قد بلغت 37.6% وهذا يعني ان المتغير المستقل M_{t-1} ترك ما قيمته 62.4% لتأثيرات متغيرات مستقلة اخرى لم تدخل في النموذج وسببت الصدمات في القيم المقدره والتي يتم قياسها عادةً بالمتغير العشوائي U_t . بينما دلت قيمة F المحسوبة والتي بلغت 8.43 على ان النموذج الذي تم استخدامه للتقدير هو نموذج معنوي بشكل عام. ووضحت قيمة اختبار داربن واتسن D_r والبالغة 1.73 على ان القيمة تقع ضمن المنطقة المقبولة والذي يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج. وبذلك فان النموذج اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية فضلا عن موافقته لمنطق النظرية الاقتصادية والذي تؤكدته الإشارة الموجبة للمعلمة.

ولتحليل صدمات الاستيرادات الكلية فانه يلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) ان هنالك صدمات ايجابية واخرى سلبية حدثت للاستيرادات، وتعني الصدمة الإيجابية ان قيمة الاستيرادات تجاوزت القيمة المتوقعة بينما السلبية كانت اقل منها، ففي عامي (2005-2006) كانت قيمة صدمة الاستيرادات الكلية سلبية اذ بلغت من (-13167.4) حتى وصلت (-7237.6) عام 2006 وكان سبب الصدمة يعزى الى المشاكل الداخلية التي حدثت في البلد ابان هذه المدة وانعكست الى نقص في الاستيرادات، وفي عام 2008 بلغت صدمات الاستيرادات الكلية 12066.6 وهي صدمة ايجابية لم تؤثر عليها الازمة العالمية وتأتي لتعويض النقص خلال المدة السابقة لها، اما عام 2009 شهدت صدمة سلبية اذ بلغت (-20364.4) وكانت نتيجة للأزمة العالمية مما ادى الى انخفاض الطلب على النفط في الاسواق العالمية، اما الاعوام من (2010-2013) فقد ارتفعت صدمة الاستيرادات الكلية نتيجة لارتفاع اسعار النفط وتدهور الوضع الامني، اما الاعوام من (2014-2016) اذ كانت صدمات الاستيرادات الكلية سلبية حيث بلغت (-5072.6) عام 2014 ووصلت الى (-10329.2) في عام 2016 بسبب الصدمات المزدوجة التي تعرض لها العراق المتمثلة بسيطرة العصابات الإرهابية أجزاء من البلد وانخفاض أسعار النفط العالمية، اما الفترة من (2017-2019) فقد تعرضت الى صدمات ايجابية وجاءت لتعويض النقص الحاصل من السلع والخدمات خلال السنوات السابقة في بعض المناطق التي تم تحريرها من قبضة العصابات الارهابية، اما عام 2020 فقد كانت صدمات الاستيرادات الكلية سلبية اذ بلغت (-20088.1) بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم.



شكل (2) صدمات الاستيرادات الكلية



المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات الجدول (5)

جدول (5) صدمات الاستيرادات الكلية والصدمات الإيجابية والسلبية لها

السنة	صدمة الكلية	الاستيرادات	الصدمة الايجابية	الصدمة السلبية
2005	-13167.4	0	0	-13167.4
2006	-7237.6	0	0	-7237.6
2007	1085.1	1085.1	1085.1	0
2008	12066.6	12066.6	12066.6	0
2009	-20364.4	0	0	-20364.4
2010	10324.8	10324.8	10324.8	0
2011	10213.9	10213.9	10213.9	0
2012	10596.0	10596.0	10596.0	0
2013	12219.8	12219.8	12219.8	0
2014	-5072.6	0	0	-5072.6
2015	-11997.9	0	0	-11997.9
2016	-10329.2	0	0	-10329.2
2017	8192.3	8192.3	8192.3	0
2018	11804.6	11804.6	11804.6	0
2019	11754.1	11754.1	11754.1	0
2020	-20088.1	0	0	-20088.1

المصدر: من عمل الباحثان في برنامج Minitab Under Widows - 15

2- قياس صدمة الاستيرادات الحكومية وتحليلها: تم تقدير معادلة الانحدار الذاتي لمتغير الاستيرادات الحكومية وكانت النتائج كالآتي:



$$MG_t = 47535 + 0.605MG_{t-1}$$

$$t = 1.54 \quad 2.7$$

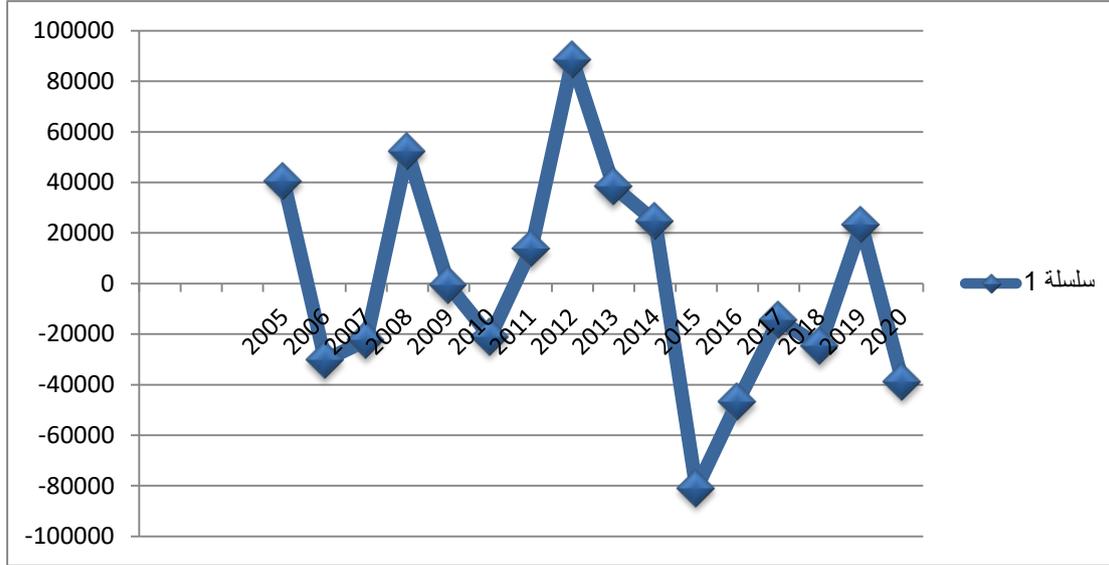
$$R^2 = 34.3 \quad F = 7.3$$

$$Dr = 1.54$$

اتضح من اختبار t ان معلمة المتغير المستقل معنوية وهو استيرادات القطاع الحكومي على مستوى 0.01 اذ كانت أكبر من القيمة الجدولية البالغة 1.754. كما ان R^2 وضحت ان استيرادات القطاع الحكومي M_{t-1} فسرت من تقلبات المتغير التابع ما قيمته 34.3% اما المتبقي فهو تأثيرات متغيرات مستقلة اخرى لم تدخل في النموذج وسببت الصدمات في القيم المقدره والتي يتم قياسها عادةً بالمتغير العشوائي U_t . بينما دلت قيمة F المحسوبة والتي بلغت 7.3 على ان النموذج الذي تم استخدامه للتقدير هو نموذج معنوي بشكل عام. ووضحت قيمة اختبار داربن واتسن Dr وبالغية 1.54 على ان القيمة تقع ضمن المنطقة المقبولة والذي يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج. وبذلك فان النموذج اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية فضلا عن موافقته لمنطق النظرية الاقتصادية والذي تؤكد الإشارة الموجبة للمعلمة. ولكن يلاحظ ان الاختبارات هنا اقل من الاختبارات في المعادلة السابقة مما يدل على ان الاستيرادات الحكومية اقل تأثيرا.

ولغرض تحليل صدمات الاستيرادات الحكومية فانه يلاحظ من الجدول (6) اذ بلغت صدمة الاستيرادات الحكومية في عام (2005) (40332.5) لانها مرتبطة بعقود مع الجهات الحكومية مما ادى الى ان تكون الصدمات ايجابية، اما عامي (2006-2007) فقد كانت صدمة الاستيرادات الحكومية سلبية، بينما كانت في عام 2008 صدمات الاستيرادات الحكومية ايجابية اذ وصلت الى 52217.1 وهذا يشير الى ان الازمة العالمية لم تؤثر على الاستيرادات الحكومية ، اما في عامي (2009-2010) شهدت صدمة سلبية اذ بلغت (-735.6) في عام 2009 (- 21117.5) في عام 2010 نتيجة للأثر الذي تركته الأزمة العالمية، اما الاعوام من (2011-2014) فقد كانت صدمة الاستيرادات الحكومية ايجابية وذلك لتعويض النقص الحاصل في المدة السابقة، ، اما الاعوام من (2015-2018) اذ كانت صدمات الاستيرادات الكلية سلبية حيث بلغت (-81096.6) عام 2015 لتصل الى (-24824.5) في عام 2018 نتيجة للظروف التي تعرض لها العراق المتمثلة بسيطرة العصابات الارهابية على أجزاء من المحافظات الشمالية، اما عام 2019 بلغت 23162.1 فهي صدمة ايجابية، اما عام 2020 صدمات الاستيرادات الكلية سلبية اذ بلغت (-38946.7) بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم المظاهرات التي عمت اغلب المحافظات نتيجة لسوء الخدمات. ويلاحظ ان هناك تقارب في الصدمات بنوعها الإيجابية والسلبية التي حدثت في الاستيرادات الحكومية مع تلك التي حدثت في الاستيرادات الكلية.

شكل (3) صدمات الاستيرادات الحكومية



المصدر: من عمل الباحثان استناداً الى بيانات الجدول (6)

جدول (6) صدمات الاستيرادات الحكومية والصدمات الإيجابية والسلبية لها

السنة	صدمات الاستيرادات الحكومية	الصدمة الإيجابية	الصدمة السلبية
2005	40332.5	40332.5	0
2006	-30322.2	0	-30322.2
2007	-22333.0	0	-22333.0
2008	52217.1	52217.1	0
2009	-735.6	0	-735.6
2010	-21117.5	0	-21117.5
2011	13681.7	13681.7	0
2012	88379.5	88379.5	0
2013	38417.8	38417.8	0
2014	24459.1	24459.1	0
2015	-81096.6	0	-81096.6
2016	-46929.1	0	-46929.1
2017	-14344.5	0	-14344.5
2018	-24824.5	0	-24824.5
2019	23162.1	23162.1	0
2020	-38946.7	0	-38946.7

المصدر: من عمل الباحثين في برنامج Minitab Under Widows - 15



3- قياس صدمة استيرادات القطاع الخاص: تم تقدير معادلة الانحدار الذاتي لمتغير استيرادات القطاع الخاص وكانت النتائج كالآتي:

$$MP_t = 58616 + 0.854MP_{t-1}$$

$$t = 1.85 \quad 7.57$$

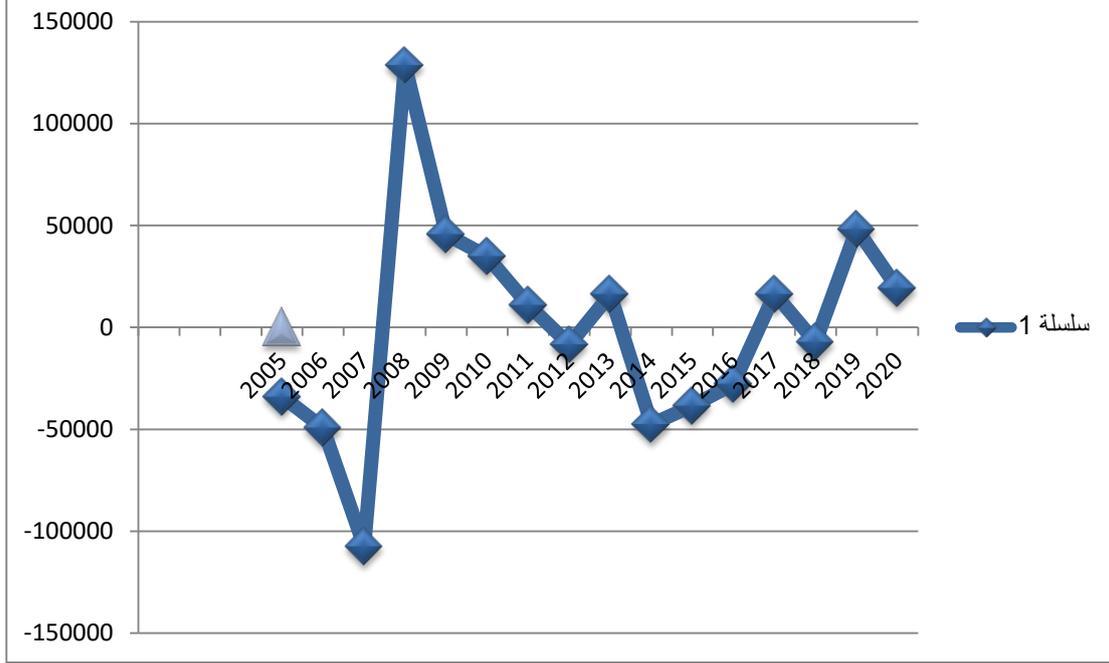
$$R^2 = 80.4 \quad F = 57.33$$

$$Dr = 1.83$$

يشير اختبار t معنوية معلمة متغير استيرادات القطاع الخاص على مستوى 0.01 اذ كانت 7.57 وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة 1.754. كما ان R^2 وضحت ان استيرادات القطاع الخاص M_{t-1} فسرت 80.4% من تقلبات المتغير التابع اما المتبقي فهو تأثيرات متغيرات مستقلة اخرى لم تدخل في النموذج وسببت الصدمات في القيم المقدرة والتي يتم قياسها عادةً بالمتغير العشوائي U_t . بينما دلت قيمة F المحسوبة والتي بلغت 57.33 على ان النموذج الذي تم استخدامه للتقدير هو نموذج معنوي بشكل عام. ووضحت قيمة اختبار دارين واتسن Dr والبالغة 1.83 على ان القيمة تقع ضمن المنطقة المقبولة وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج. وبذلك فان النموذج اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية فضلا عن موافقته لمنطق النظرية الاقتصادية والذي تؤكد الإشارة الموجبة للمعلمة. ولكن يلاحظ ان الاختبارات هنا أفضل من الاختبارات في المعادلتين السابقتين مما يدل على ان استيرادات القطاع الخاص هي الأكثر تأثيرا في الصدمات.

ولتحليل صدمات استيرادات القطاع الخاص فانه يلاحظ من الجدول (7) ان صدمة استيرادات القطاع الخاص كانت سلبية خلال المدة من (2005-2007)، اما عامي (2008-2011) فقد تعرضت استيرادات القطاع الخاص لصدمة ايجابية ذلك لارتفاع صادرات العراق من النفط الخام وخصوصا بعد تصدير النفط عبر المنافذ الشمالية مع ارتفاع اسعار النفط العالمية، الامر الذي أدى الى ارتفاع دخول المواطنين وكذلك زيادة المشاريع التي أوكلت مهام تنفيذها للقطاع الخاص مما زاد من الاستيرادات لصالح هذا القطاع، اما الاعوام من (2012-2016) فقد تعرضت استيرادات القطاع الخاص لصدمة سلبية وذلك نتيجة للصدمات المزدوجة التي تعرض لها العراق المتمثلة بسيطرة العصابات الارهابية، اما عام (2017) اذ كانت صدمة استيرادات القطاع الخاص ايجابية حيث بلغت (16511)، بينما في عام 2018 كانت صدمة استيرادات القطاع الخاص سلبية (-7325)، اما عامي (2019-2020) تعرضت استيرادات القطاع الخاص لصدمة ايجابية وهي لتعويض النقص الحاصل في السلع المستوردة خلال المدة السابقة، ويلاحظ هنا التشابه في سلوك الصدمات مع النوعين السابقين مع بعض الاختلافات البسيطة وعموما تؤكد حركة النماذج الثلاثة تأثيرا الظروف الداخلية والخارجية التي يمر بها البلد.

شكل (4) صدمات استيرادات القطاع الخاص



المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات الجدول (7)

جدول (7) صدمات استيرادات القطاع الخاص والصدمات الإيجابية والسلبية لها

السنة	صدمات استيرادات القطاع الخاص	الصدمة الإيجابية	الصدمة السلبية
2005	-33907	0	-33907
2006	-49215	0	-49215
2007	-107501	0	-107501
2008	128660	128660	0
2009	45639	45639	0
2010	34828	34828	0
2011	10969	10969	0
2012	-8442	0	-8442
2013	16260	16260	0
2014	-47514	0	-47514
2015	-38523	0	-38523
2016	-27878	0	-27878
2017	16511	16511	0
2018	-7325	0	-7325
2019	48319	48319	0
2020	19119	19119	0

المصدر: من عمل الباحثين في برنامج 15 - Minitab Under Widows



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- ارتبطت صدمات الاستيرادات في العراق بعاملين ، الاول هو العامل السياسي إذ نتيجة للحروب المستمرة التي خاضها العراق والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه خلال العقود الماضية وتدمير البنى التحتية وتوقف العديد من المشاريع الانتاجية، والتي أسهمت مجتمعة باختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي على الحصة الاكبر فيه ، والثاني هو عامل الاعتماد شبه التام على تصدير النفط الخام وبقاء الاقتصاد عرضة لتقلبات اسعار النفط.

2- انخفاض الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية، لقد ساعدت الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي ومحدودية مصادر الدخل القومي وتشوه النظام الضريبي، الأمر الذي عمق من الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر شبه وحيد للإيرادات.

3- ضعف بنية القطاع الخاص العراقي، والتي انعكست على انخفاض مساهمته في النشاط الاقتصادي ونقص التنوع في قاعدة إنتاجه ، بسبب غياب الهياكل الارتكازية التي تعظم مستوى الانتاج والكفاءة الاقتصادية للمشروعات الخاصة والعامة وحمائتها قانونياً، فضلا عن ظواهر الفساد المالي والبيروقراطية المركزية في ادارة المشروعات والتي أثرت على مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالتزامن مع النقص الحاد في مشاريع البنية التحتية.

ثانياً: التوصيات

1- تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد وبشكل اساسي في الوقت الحاضر على الإيرادات النفطية وخلق اقتصاد يتصف بالزيادة التدريجية في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، ولاسيما قطاعات (الزراعة ،الصناعة ،السياحة، الخ).

2- تنويع هيكل الإيرادات العامة تمهيداً لخروج الاقتصاد العراقي من النمط الريعي ،من أجل حماية الاقتصاد والموازنة العامة من التقلبات الكبيرة أو المفاجئة في الإيرادات النفطية مما يحقق استقراراً في مستويات الإنفاق الحكومي ويعزز من كفاءته من جهة ولتضييق الخناق على القناة الناقلة لارتدادات الازمات والصدمات الاقتصادية الخارجية إلى الاقتصاد العراقي من جهة اخرى، وذلك عبر زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية كأداة تمويلية لأغنى عنها، مما يستدعي الاصلاح الحقيقي في النظام الضريبي العراقي من خلال إعادة النظر بالقوانين والتشريعات الضريبية السارية المفعول ، فضلا عن اهمية العمل على تعزيز الوعي الضريبي لدى الجمهور .

3- الحد من تدفق الفائض الاقتصادي للخارج ،عبر بوابة استيراد المتطلبات السلعية والخدمية المتزايدة والتي عجزت السوق المحلية عن توفيرها بسبب ضعف الناتج الحقيقي غير النفطي وتدني مستويات نموه ، من خلال تأسيس وتأهيل جهاز انتاجي متطور بما ينسجم مع موارد الاقتصاد العراقي المادية والبشرية ، بالإضافة إلى توفير سبل تمويل المشاريع الانتاجية



الاستراتيجية القادرة على النهوض بالقطاعات الانتاجية للبلد ، فضلاً عن تطوير البنى الارتكازية الخالقة للوفورات الخارجية لتلك المشاريع ، وهذا كله لا يتم بمعزل عن المحاولة الجادة من قبل اصحاب القرار السياسي لتوفير الاستقرار الامني والسياسي داخل البيئة الحاضنة لهذه المشاريع.

المصادر

1. هجير عدنان، اقتصاديات الانكشاف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2005، العدد 7، المجلد 3، ص 2-3.
2. مهدي صالح دواي، عمر محمود عكاوي ، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2012، مجلة الادارة والاقتصاد، 2015، العدد 105 ، ص5.
3. لورنس يحيى صالح ، محمد طاهر نوري الموسوي ، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 109، المجلد 24، لسنة 2018 ، ص 416. <http://www.nber.org> عبد الرحمن عبيد جمعة، اثر صدمات الايرادات العامة على مكونات الاساس النقدي في العراق للمدة (2018 - 2005) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، ص. 237
4. عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي ، صدمات السياسة النقدية، الطبعة الاولى، 2017، ص 111.
5. نعمة الله ابراهيم نجيب، اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية، (2010) ، ص. 310
6. مهدي سهر الجبوري وخضير عباس حسين، اثر الصدمات الاقتصادية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلي في العراق للمدة (2011_ 1980) مجله الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 ، العدد 7 ، ص. 22
7. محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي في (1980_ 2005) ، مجله العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 16 ، العدد 58 ، حزيران (2010) ، ص. 142
8. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمه محمد ابراهيم منصور، الرياض، دار المريخ للنشر، 1999، ص. 340
9. عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، تأثير صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق- رؤية استشرافية، رساله ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه بغداد، 2007، ص 8.
10. عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي ، صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق -رؤية استشرافية ،رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، 2017، ص 10-11.
11. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ،سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر ،عمان، (2011)، ص. 118
12. عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي ، صدمات السياسة النقدية، الطبعة الاولى، 2017.



13. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب: د.محمود حسن، دار المريخ، 2007، ص.343
14. سلام وعماد صالح، (2002) ادارة الازمات في بورصة الاوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة وزاره الاعلام والثقافة، شركة ابوظبي، للطباعة والنشر، ص.20
15. خضير عباس الوائلي، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2011- 1980)، رسالة ماجستير اقتصاد (غير منشورة) مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء 2012، ص18-12
16. حلوب كاظم معة الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، دار امل الجديدة، دمشق، 2017، ص.165
17. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1984، ص.358
18. عبد الله محمد ناصر العاضي، الصدمات الخارجية واثرها على الاقتصاد اليمني المؤثرة في سرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة دمشق (2007)، ص21-15.
19. فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيح، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة من (1994-2014) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 2017، العدد101، المجلد23، ص328.
20. صفاء سالم خلف أسعد الغريبي، تحليل وقياس اثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2002-2004، مصدر سبق ذكره، ص.37.
21. جنان سليم، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003: الاداء ومتطلبات الاصلاح، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، سنة 2014، ص108-109.
22. Robert C .Guell, issues in Economics Today, 5th edition McGraw-Hill New york (2010),p123
23. Lawrence J.christiaon, Martin Eichenbaum and charles L.Evans, Monetary policy shocks 1998,p .p7-8.
24. Jack Carr. Michael R.Darby ,The Role of Money Supply Shocks in the Short-run Demand for Money, Journal of Monetary Economic, working paper,No.524.1980.p12.

(i)عبد الرحمن عبيد جمعة، اثر صدمات الايرادات العامة على مكونات الاساس النقدي في العراق للمدة (2018 - 2005)

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، ص.237

(ii) حلوب كاظم معة الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، دار امل الجديدة، دمشق،

2017، ص.165

(iii) مهدي سهر الجبوري وخضير عباس حسين، اثر الصدمات الاقتصادية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلي في

العراق للمدة (2011_ 1980)مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد2، العدد7، ص.22

(iv) سلام وعماد صالح، (2002) ادارة الازمات في بورصة الاوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة وزاره

الاعلام والثقافة، شركة ابوظبي، للطباعة والنشر، ص.20

(v) عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، تأثير صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق- رؤية

استشراقية، رساله ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه بغداد، 2007، ص.8.

(vi) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة. ترجمه محمد ابراهيم منصور، الرياض، دار المريخ للنشر،

1999، ص.340



Issues in Economics Today, 5th edition Mc-GraW-Hill New York Guell, C . Robert (vii)
(2010),p123

- (viii) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، (2011)، ص.118
- (ix) نعمة الله إبراهيم نجيب، أسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية، (2010)، ص.310
- (x) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي في (2005_ 1980)، مجله العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 16، العدد58، حزيران (2010)، ص.142
- (xi) Lawrence J.christiaon, Martin Eichenbaum and Charles L.Evans, Monetary policy shocks (2010), p7-8.

<http://www.nber.org>.

- (xii) سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريف: د.محمود حسن، دار المريخ، 2007، ص.343
- (xiii) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، المصدر السابق نفسة، ص.487-86
- (xiv) Jack Carr. Michael R.Darby, The Role of Money Supply Shocks in the Short-run Demand for Money, Journal of Monetary Economic, working paper, No.524.1980.p12.

- (xv) باري سيجل، المصدر سبق ذكره، ص 98-106.
- (xvi) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1984، ص.358

- (xvii) خضير عباس الوائلي، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة- (1980 - 2011)، رسالة ماجستير اقتصاد (غير منشورة) مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء 2012، ص.12-18
- (xviii) عبد الله محمد ناصر العاضي، الصدمات الخارجية واثرها على الاقتصاد اليمني المؤثرة في سرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة دمشق (2007)، ص.21-15.

- (xix) عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق -رؤيه استشرافية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2017، ص.10-11.

- (xx) عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي، صدمات السياسة النقدية، الطبعة الاولى، 2017، ص.111.
- (xxi) المصدر السابق نفسة، ص.112.

- (xxii) صفاء سالم خلف أسعد الغريبي، تحليل وقياس اثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2002-2004، مصدر سبق ذكره، ص.37.

- (xxiii) عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي، صدمات السياسة النقدية، الطبعة الاولى، 2017.

- (xxiv) جنان سليم، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003: الاداء ومتطلبات الاصلاح، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، سنة 2014، ص.109-108.

- (xxv) هجير عدنان، اقتصاديات الانكشاف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2005، العدد 7، المجلد 3، ص.3-2.

- (xxvi) فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة من (1994-2014) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 2017، العدد 101، المجلد 23، ص.328.

- 7 لورنس يحيى صالح، محمد طاهر نوري الموسوي، الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 109، المجلد 24، لسنة 2018، ص.416.

- (xxviii) مهدي صالح دواي، عمر محمود عكاوي، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2012، مجلة الادارة والاقتصاد، 2015، العدد 105، ص.5.